المعطى القبلي بين الدور الايجابي والسلبي في بناء الدولة الليبية لفترة ما بعد سقوط نظام القذافي

أ. نور الهدى بن بتقة(*)

ملخص

تعتبر القبيلة عصب المجتمع الليبي، إذ تمثّل الهوية والانتماء بالنسبة لليبيين، حيث كان لها دورا مهما في تحرير البلاد من المستعمر الايطالي، غير أنّ دورها تراوح بعد الاستقلال بين التوظيف والتهميش، الظهور والاختفاء وفق مصالح النظام، لتكون التحالفات القبلية أساس تكون النظام السياسي في البلاد نظرا للدعم الذي يقدمه شيوخ القبائل لها في حين يحصلون على امتيازات تجعل نفوذهم هو الأقوى في الدولة والمجتمع على حد سواء. في إطار انتفاضة 2011 كان للقبيلة دور محوري حيث ساهمت في إسقاط النظام القائم وذلك بدعم من الحلف الأطلسي، أما في المرحلة الانتقالية فإنّ دورها يتأرجح بين الدور الايجابي المدعم لعملية البناء خاصة من ناحية قوة "قوانينها" في اجراء الصلح وتنفيذه وهذا ما يساهم في تحقيق مصالحة وطنية كأساس لاستتباب الأمن ومن ثم الانطلاقة نحو تشكيل مؤسسات الدولة، ودور سلبي معرقل نتيجة غياب الثقافة الديمقراطية في المجتمع الليبي، وعدم تكييف التجربة الديمقراطية مع الخصوصية الليبية.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، النظام السياسي، الديمقراطية، الاستعمار الإيطالي.

---

*) طالبة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **جامعة الجزائر3** – الجزائر.

مقدمة

تعتبر القبيلة معطى حيوياً وعنصرا أساسياً في تركيبة المجتمع الليبي ، إذ أنّها تلعب دوراً مهماً في إحداث التوازنات السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وبالتالي فإنّ اقصاءها أو تهميشها يحدث الخلل في عملية البناء . من الناحية التاريخية مثلت عاملا سلبيا باعتبار أنّ طغيان الفكر القبلي وسيطرة الانتماءات القبلية في تحديد الخريطة السياسية ، عطل مشروع بناء دولة بالمفهوم المعاصر في فترة القذافي ، حيث أنّه اتخذ منها

وسيلة لتعزيز نظامه واستمرار حكمه من خلال شراء ولاء القبائل مقابل منحها امتيازات ، في حين أقصى كل من يخالفه الرأي ، ليكون هذا التهميش والاقصاء من بين العوامل التي ساهمت في الانتفاضة عليه ، بحثا عن أطر مؤسساتية جديدة تحفظ حقوقها وبيئة سياسية تمنحها دورا في البلاد على غرار باقي القبائل الفاعلة على طول السنين .

من هذا المنطلق فإنّ عملية البناء تتطلّب إما تجديد المؤسّسات أو إصلاحها وبما أنّ ليبيا لم تملك دولة مؤسّسات فإنّ المرحلة الانتقالية ستكون محطة مهمة في عملية تشييد المؤسّسات السياسية التي من شأنها تحقيق النقلة من المنطق القبلي في التسيير إلى المنطق المؤسساتي .

سيتم التركيز في هذه الدراسة على اشكالية كيف سيكون دور القبيلة في عملية البناء؟ ، باعتبارها عاملا مؤثرا في العملية الاجتماعية والسياسية لا يمكن تهميشه ولا إقصاؤه بأي صورة كانت ، رغم أنّ المنطق الديمقراطي في العملية السياسية لا يعترف بهذا المعطى في بناء الدول ، نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية والممارسات الواقعية بين كل من الفكر المناطقي- القبلي والفكر الديمقراطي – المؤسساتي .

سيتم التطرّق في هذه الدراسة لمجموعة من النقاط التي تظهر دوري القبيلة الايجابي والسلبي في عملية بناء الدولة الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي ، في إطار

أنَّ الدور الايجابي يجب تعزيزه والدور السلبي يستلزم تكييف الطرح الديمقراطي مع خصوصيات الحالة الليبية لإنجاح البناء، وهي كالتالي :

1. مدخل مفاهيمي للموضوع

أ. القبيلة : اعتبر **ابن منظور** في لسان العرب أنَّ القبيلة هي تَجَمّعٌ يقوم على النسب المشترك للمجموعة وهو نفس تعريف **الموسوعة العربية الميسرة** "مجموعة من الناس يتكلمون لهجة واحدة ويسكنون اقليما واحدا مشتركا يعتبرونه ملكا خاصا بهم".

في حين يتميَّز المفهوم العربي بالدقة لاتفاقه على أنَّ القبيلة تمثِّل جزءا يندرج في إطار تصنيفات أخرى مندرجة، وهذه التدرجية تتمثَّل في : الجذم (Race)، الجمهور (Ethnie)، الشعب (Peuple)، القبيلة (Tribu)، العمارة (Fraction)، البطن (Sous-Fraction)، الفخذ(Segment)، العشيرة (Clan)، الفصيلة (Lignage)، الرهط (Famille) [1].

في حين يعرف **بيلشر (Beachler)** القبيلة بأنَّها : "شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثِّل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم آخر كلما شعر بتهديد أو خطر، وشيئا فشيئا يمكن أن تتحد القبيلة بأسرها، أو مجموعة قبائل في مجموعة مؤقتة لمواجهة عدو خارجي".

أما عند **ابن خلدون**، فإنَّ القبيلة لا تتحدَّد عنده فقط بكونها جماعة متفرعة عن جد مشترك ويرتبط أعضاؤها بروابط الدم، لأنَّ النسب في معناه الضيق مفهوم وهمي لا يتماشى مع واقع الاختلاط وعلاقات الجوار والتعايش، بل اعتبر : "أنَّ الإطار الحقيقي للقبيلة هو النسب في معناه الواسع والرمزي وما تمثِّله من أشكال التحالف والولاء والانتماء... فهو يؤكد على أهمية المكان – الأرض- الذي يشكل محور التحام الجماعة... ومما يذكي الاحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي الخطر الخارجي المهدد لاستمرار وجودها، سواء أكان ناجما عن عصبية من خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية"[2].

كما أشار **ابن خلدون** إلى أنّه بالرغم من اعتبار رابطة القرابة الدموية وعامل السلالة من جد أول مشترك أساس انتماء الأفراد للقبيلة إلا أنّ ذلك لا يمنع من وجود أفراد آخرين ضمن القبيلة ليسوا أصلا منها ، وهذا ما عبر عنه **بالعصبية** كسمة أخرى للانتماء القبلي ، التي تعني في العرف القبلي : "تشبع الانسان لأقاربه ولقبيلته على حد سواء ، وهو رباط يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم ويلقي على عاتق كل منهم سلسة من المهام والالتزامات المتقابلة ، أساسها المدافعة والمناصرة" ، كما أوضح مدلولها بصفة أعمق **محمد عابد الجابري** مستندا في ذلك إلى مقدمة **ابن خلدون** ، حيث رأى أنّ الرابطة القبلية تقوم على جملة من الأسس ، بداية بالقرابة الدموية ، الانتساب ، والشعور بالانتماء –العصبية– ، بالإضافة إلى توفر اقليم جغرافي ، ووجود نوع من التنظيم السياسي والاجتماعي ، وإحساس بوجود خطر خارجي كمقومات تعزز من هاته الرابطة" [(3)].

مما سبق ، يتّضح أنّ القبيلة شكل من أشكال البناء الاجتماعي ، **بحيث يجمع** عددا من الأفراد الذين تربطهم رابطة قرابة ، انتساب أو عصبية ، **تجعلهم** خاضعين لقوانينها وأعرافها في حين توفّر لهم الحماية الاجتماعية والأمن ضد التهديدات الخارجية .

ب . **الدور** : نشأت نظرية الدور في إطار علم الاجتماع عند مفكري الغرب ، حيث كان الاهتمام بدور الفرد وتأثيره على السياسة الداخلية والدولية ، ومنه ، يوجد مستويين لاستعمال نظرية الدور في علم السياسة المعاصر ، حيث يتعلّق المستوى الأول بتفاعلات الانساق السياسية من الداخل مع تحديد أدوارها ، في حين يتضمّن المستوى الثاني الأدوار في إطار النسق الدولي .

يوجد عدة مساهمات لتعريف الدور ، منها :

– تعريف **بارسونز** : حيث يرى أنّ الدور هو : "ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين" .

– تعريف **بيدل** : " يمثّل تلك المؤسسات السلوكية المميزة لواحد أو أكثر من الأشخاص في إطار معين" .

– تعريف **ميريل** : "هو النموذج من السلوك المتوقع والمرتبط بموقع ما في مجتمع معين"[(4)] .

يرتبط مفهوم الدور بوظيفة، موقع الأفراد والجماعات في المجتمع، بحيث يكون التفاعل ما بين أدوارهم مشكلا للبناء الاجتماعي الذي يعني تفاعل السلوكات والأدوار فيما بينها بما يساهم في تحديد اتجاهات المجتمع وقيمه. ومنه فالدور هو "الأفعال والأعمال والأنشطة المخصصة أو المطلوبة أو المتوقعة من شخص أو مجموعة".

The Role is: "an actions and activities assigned to or required or expected of a person or group".[5]

إذا، يعبِّر الدور عن الوظيفة التي يقوم بها الأفراد والجماعات في مجتمع ما في إطار المنطق التفاعلي المساهم في البناء الاجتماعي.

ج. بناء الدولة: حمل معنيين، حيث كان **مفهومه التقليدي** السائد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لغاية انتهاء الحرب الباردة يعني:" إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية والأمن بتحرير دستور وهندسة مؤسسات سياسية تقود التنمية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية"، في حين **مفهومه الحديث** الذي ارتبط بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان يقصد به :"إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن والسلم العالميين"، فعملت الدول الديمقراطية وهيئة الأمم المتحدة على مساعدة هذه الدول لإعادة بناء ذاتها من خلال تشكيل مؤسسات سياسية واجتماعية كفيلة بإدارة العملية السياسية في البلاد، لتمكينها من تحقيق الاستقرار الداخلي مما يجنب دول الجوار والعالم التهديدات النابعة من ضعفها[6].

يعرِّف **فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama)** بناء الدولة، على أنَّها" إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية وتعزيز المؤسسات الموجودة"، حيث يركز على بناء مؤسَّسات قوية في الدول الفاشلة بغية حل مشاكل البيروقراطية ولكن لم يحدد كيفية إنشاء هذه المؤسسات[7].

أما **مارينا أوتاواي (Marina Ottaway)** فهي لا تستخدم مصطلح "بناء الدولة" لوصف عملية التحول بل تستخدم عبارة "**نموذج إعادة البناء الديمقراطي**" (***democratic reconstruction model***) لوصف بناء الدولة، التي تتضمَّن التركيز

على الجانب العسكري كتشكيل جيش وطني جديد ، والجانب السياسي كتشكيل نظام ديمقراطي ، اعتماد دستور وصياغته ، سن قوانين الأحزاب والانتخابات وإجراء انتخابات . وهو تعريف ارتكز على دراسة وظيفة المؤسسات والإجراءات التي تقوم بها ، بدل الارتكاز على العملية المشكلة للمؤسسات .

يمكن تعريف بناء الدولة على أنّها مجموع العمليات المستخدمة لبناء مؤسسة أو مجموعة مؤسسات يحق لها استخدام القوة المادية المشروعة ، كما تتضمّن عملية البناء تأسيس نظام ينشأ من خلال القوة أو عبر الإرادة السياسية ، بالإضافة إلى أهمية الجانب الاقتصادي في البناء لدعم المؤسسات السياسية والعسكرية[8] .

وعليه ، فإنّ بناء الدولة من بين المفاهيم التي أخذت حيزا كبيرا في النقاشات الأكاديمية ، لما لها من دور في التنمية السياسية ، فالاعتماد على المنطق المؤسساتي في جوانبه السياسية ، الاقتصادية والعسكرية في بناء الدولة يسمح بتشكيل نسق سياسي قادر على مجابهة التحديات الاقتصادية والتهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية .

د . الديمقراطية : هي مصطلح يوناني متكون من جزئين : (Demos) التي تعني الشعب ، (Kratia) التي تعني الحكم ، ومنه فهي حكم الشعب ، أو حكومة الأغلبية ، حيث تتضمّن مجموعة من العناصر هي : - ضمان الحريات والحقوق الأساسية .

-الانتخاب : كآلية مهمة في العمل الديمقراطي .
-سيادة القانون : كلبنة أساسية لحماية حقوق الأفراد والجماعات .
-الفصل بين السلطات : السلطة التشريعية التي تنتج الهيكلة القانونية ، السلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ تلك القواعد القانونية ، السلطة القضائية التي تحدد إطار وحدود ممارسة السلطة .
-تشكيل البرلمان : الذي يمثّل السلطة التشريعية الموكلة لها مهام اقتراح القوانين ووضع الإطار القانوني للسياسة العامة للدولة .
-التعددية : بحيث يضمن الطرح الديمقراطي احترام وقبول والاعتراف بجميع التشكيلات السياسية باختلاف توجهاتها وانتماءاتها العرقية والدينية .
-وجود ثنائية الحكومة والمعارضة .
-حرية الرأي ، ووسائل الاعلام[9] .

إذا، الديمقراطية هي العملية السياسية السلمية لتداول السلطة ما بين الأفراد والجماعات، حيث يكون الحكم عادة للأغلبية وذلك عن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي.

2. القبيلة في ليبيا بين الماضي والحاضر

لعبت القبيلة دورا مهما في تاريخ ليبيا، حيث ساهمت في معركة التحرير والاستقلال من المستعمر الإيطالي الذي انهزم في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع بدول التحالف –انجلترا وفرنسا– إلى التدخل في ليبيا إلى حين إعلان استقلالها في 1951 بعد استصدار القرار الأممي (289) الرافض لمشروع الوصاية الثلاثية على الأقاليم الثلاث الليبية: طرابلس، برقة وفزان.

توظيفا لأهمية القبيلة في ليبيا يمكن القول أنّها دولة ذات طابع قبلي بامتياز بالنظر لتواجد أكثر من (140 قبيلة)، حيث أنّ (90٪) من السكان يشعرون بانتمائهم القبلي ويدينون بالولاء لشيخ القبيلة أكثر من الانتماء والولاء للدولة، فهي تمثّل الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد وحمايتهم في مقابل ذلك تملك أيضا القدرة على التحكّم في مسارهم وتوجهاتهم وردع المعارضين، حيث لعبت دور الدولة في حياتهم والمظلة الاجتماعية التي توفّر لهم الأمن والحماية ممّا جعل الارتباط بينهما ارتباطاً قوياً مقارنة بعلاقتهم بالنظام السياسي والدولة، هذا ما جعلها تتبوأ مكانة مهمة في الحياة السياسية في أغلب الأحيان في إطار سياسة التوظيف بغية تحقيق مصالح النظام القائم[10].

يمكن ذكر أهم وأبرز القبائل الليبية في ما يلي:

1. **الأشراف**: الذين يتمركزون في مدينة ودان وزويلة وسط البلاد، كما ينتشرون في معظم أنحاء ليبيا، وهم من سلالة الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

2. **الورفلة**: التي تتمركز بمنطقة فزان في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، ويتواجد عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت.

3. **القذاذفة**: وهي قبيلة القذافي، التي تتمركز في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس وغريان والزاوية الغربية، وهي الأكثر تسلحا لاعتماد القذافي عليها في حمايته وحماية عائلته.

4. **المقارحة**: وتتمركز في وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا، وينحدر منها كل من عبد السلام جلود، وعبد الله السنوسي، وعبد الباسط المقرحي المتهم بقضية لوكربي.

5. **ترهونة**: تضم مجموعة من القبائل الفرعية، والتي قدرت بنحو (60 قبيلة)، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إليها كثير من أفراد القوات المسلحة.

6. **زناتة**: قبيلة أمازيغية كبيرة تشترك فيها دول المغرب العربي، وهي متواجدة في الزنتان بمنطقة الجبل الغربي[11].

7. **الطوارق**: قبيلة أمازيغية أيضا في الصحراء الكبرى تتوزع على عدة دول افريقية كالجزائر ومالي، وهي متواجدة في مدينة غات بأقصى الجنوب الليبي.

8. **أولاد سليمان**: تتكون من مجموعة القبائل الصغيرة المتواجدة في منطقة سرت وفزان، ولها امتدادات في دول الجوار كمصر وتشاد والنيجر.

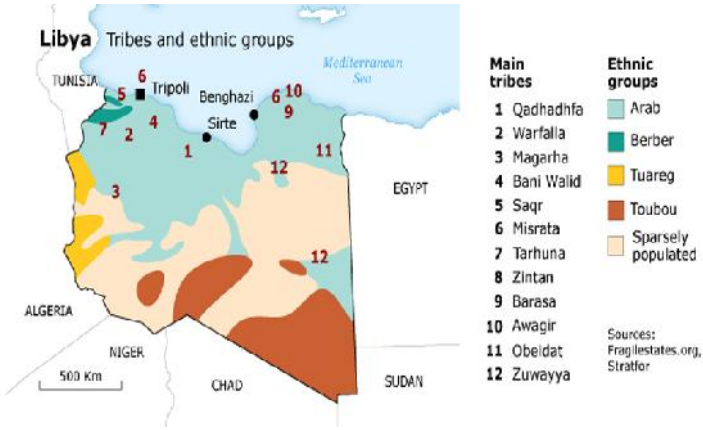
9. **قبيلة العبيدات والبراعصة والعواقير والمسامير**: المتواجدة في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر.

10. **قبائل التوبو (Toubou)**: وهي أمازيغية الأصل، متواجدة في مناطق أوزو، غدامس، القطرون في الجنوب، والكفرة في جنوب شرق طرابلس.

11. **قبائل أولاد علي**: قبائل عربية تمتد على طول الحدود الشرقية وتتداخل مع القبائل المصرية المتواجدة في الصحراء[12].

يمكن أيضا إدراج خريطة توضح مناطق تواجد بعض القبائل والمجموعات الاثنية كالقذاذفة، الورفلة، المقارحة، ترهونة، بني وليد، مصراتة، الزنتان، الطوارق، التبو، وغيرها.

خريطة توضح مناطق تواجد القبائل والمجموعات الاثنية في ليبيا



(Angelo Benuzzi; talking about Libya; https://angelobenuzzi.wordpress.com/2015/02/18/talking-about-libya/)

بالرجوع لتاريخ ليبيا الحديث، فإنَّ القبيلة تميَّزت بدور مهم في التفاعلات السياسية وهذا نتيجة التركيبة الاجتماعية للبلاد، بحيث:

-**في الحقبة الاستعمارية**: لعبت دورا مهما وايجابيا في مقاومة الاستعمار، من خلال تقديم الغطاء الاجتماعي والإنساني لأفرادها المقاومين وحمايتهم من سياساته، بالإضافة إلى تنظيم المقاومة الشعبية، وساعدها في ذلك الدور الذي لعبته الحركة السنوسية كحركة ذات بعد ايديولوجي وديني دورا في توحيد المجتمع روحيا ثم تنظيم الصفوف للمقاومة **(13)**.

-**في عهد الملكية**: عمل المؤسسون للدولة الليبية الحديثة منذ الحرب العالمية الثانية على تشكيل دولة مدنية تتجاوز القبيلة وتلغي دورها المحتكر للحياة السياسية والاقتصادية، إلا أنهم اصطدموا بالواقع الاجتماعي عند الاعلان عن الدولة الحديثة في العهد الملكي، إذ كانت هي المحدد للتوازنات والتحالفات السياسية، كما أن النخب التي حاربت دورها في بداية نشأة المملكة الليبية عادت لتوظيفها باعتبارها خزانا انتخابيا مهما في الاستحقاقات السياسية، وهذا ما يعكس صعوبة تجاوز المنطق القبلي في تكوين الدولة الحديثة منذ الاستقلال إلى غاية المرحلة الحالية **(14)**.

-**في عهد الجماهيرية**: استمر القذافي في الاعتماد على المكون القبلي بطريقة مبالغة فيها، إذ أصبح جزءا من المنظومة الفكرية للحكم وتم ترسيخ وجوده في وجدان الإنسان الليبي عبر شعار ساد آنذاك "انتصرت الخيمة على القصر" كدلالة على مساوئ الحكم الملكي الذي حاول في البداية طمس دورها وإقصائها من الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد[15] ، فالقذافي جعل من تحالف قبيلته القذاذفة مع قبيلتي الورفلة والمقارحة الضامن لاستمرار حكمه الجماهيري والحفاظ على الاستقرار [16].

منه، فبالرغم من تغير أنماط الحكم في ليبيا من نظام استعماري إلى ملكي فجماهيري بقيت القبيلة مرتكز الفكر الاجتماعي لليبيين، فكانت المنقذ من الاستعمار ومخططاته، لتكون بعدها المحددة للتوازنات والتحالفات السياسية في العهد السنوسي رغم دعوات استبعادها، لتتجسد كحقيقة ذات دور فعلي وفعال في حياة الليبيين سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا في فترة القذافي، وهذا ما سيوضحه الباحث والمحامي الليبي **صالح زحاف**.

يَعتبِر الأكاديمي، الباحث والمحامي الليبي **صالح زحاف** أنَّ التوظيف السياسي للمعطى القبلي حقيقة تجسَّدت في فترة القذافي، حيث استخدمت مرارا وتكرارا سواء من أعيان القبائل أو من طرف النظام في فترة الأزمات، مما جعل هذا التوظيف توظيفا سيئا وليس توظيفا يسعى إلى استيعاب جميع مكونات المجتمع الليبي بما يخدم مصلحة الوطن، ليضيف أستاذ علم الاجتماع بجامعة عمر المختار **رمضان بن طاهر** أنَّ القبيلة كانت دائما تتطلع إلى القوة سواء في داخلها أو خارجها وهذا حتى ما قبل انتفاضة 17 فبراير، فقد كان الهدف من دولة القذافي الحكم والسيطرة وليس التنمية ونقل المجتمع إلى الحداثة، وهذا من خلال استغلال جماعات داخل القبيلة والتي تعرف بمشايخ القبائل وتوظيفهم بغية الحفاظ على الاستقرار والأمن، بمعنى أنَّ القبيلة في هذا العهد كانت جزءا من دواليب الحكم كآلية لامتصاص التناقضات بين الدولة والمجتمع، إلا أنَّ قيام أعيان القبيلة بتغليب مصلحتهم الخاصة على المصالح العامة أبرز دورها السلبي في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، وهي أحد أسباب الانتفاضة[17].

– **في المرحلة الانتقالية :** في بداية الانتفاضة حاول القذافي أن يجتمع بالقبائل ككل مرة في حالة الأزمات لامتصاص الغضب الشعبي اعتقادا منه أنّه بالإمكان السيطرة على الوضع وإخماد الانتفاضة ومنع انتقال عدوى الاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر إلى بلاده ، إلا أنّ النظام الليبي فشل في ذلك هذه المرة ، باعتبار أنّ القبيلة في هذه الفترة أرادت أن تكون جزءا من التغيير المنشود منذ البداية وخاصة مع تشكل المجلس الوطني الانتقالي الذي استخدم القبيلة للتعبير عن أهداف الثورة وتجسيد تطلّعاتها ، حيث أنّه نظم مؤتمرا للقبائل في بنغازي يجمع ممثلي جميع القبائل ليتعهدوا بالولاء للثورة كخطوة مضادة لقيام القذافي بعقد مؤتمر في طرابلس يضمّ القبائل بما فيها الشرقية منها في بداية 2011 ، ففي بداية شهر ماي 2011 أعلن المجلس الانتقالي عن تلقيه دعما من خلال بيان ستين قبيلة ليبية في حين روج النظام أنه تلقى دعما من نحو الفي قبيلة. يمكن تفسير التهميش النسبي للمعطى القبلي من قبل قادة الثورة في البداية بأنّ طابع الثورة يطرح نظاما ديمقراطيا وبالتالي ستمنح فيه الأولوية للمؤسسات المدنية على القبلية في محاولة لتشكيل هوية المجتمع الجديد ولكن طبيعة الانتماءات القبلية لأعضاء المجلس الانتقالي وقيادات الثورة توضح أنّ المعطى القبلي مازال يطغى على الحياة السياسية الليبية حتى في المرحلة الانتقالية رغم الخطابات بضرورة تهميش دورها وإعطاء الأولوية للمؤسسات المدنية ، حيث أن هذا التوظيف من قبل القذافي أو المجلس الانتقالي ينم على أهمية القبيلة كجزء أساسي في معادلة بناء الدولة المعاصرة في البلاد نظرا للطابع القبلي للمجتمع الليبي الذي لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة[18] .

استمر توظيف القبيلة في الحياة السياسية الليبية حتى في المرحلة الانتقالية ، بطريقة لا تختلف كثيرا عن ما كان معمولا به سابقا ، إذ يعتبر **صالح الزحاف** أنّ سلوكيات القوى الليبية ما بعد الانتفاضة بقيت سلوكيات قبلية جهوية نظرا لتناقض خطابها السياسي مع ممارساتها مما يشوهها ، ليتساءل هل ليبيا بعد الإنتفاضة بصدد بناء دولة القبيلة أم قبيلة الدولة؟ ، باعتبار أنّ الانتماء للقبيلة يطغى على الشعور بالانتماء للدولة. ليجيب أنّه من الضروري أن يتم بناء دولة تحتضن كل القبائل على قدم من المساواة ويكون هدف هذه الدولة وسلطتها السياسية العدالة والرعاية للجميع ، فقيام دولة على قاعدة قبيلة الدولة سيمكّن ليبيا من الانتقال إلى مرحلة الحداثة والتنمية المنشودة ، وتحقيق الأمن والاستقرار باعتبار أنّ القبيلة معطى مهم في معادلة بناء الدولة الليبية المعاصرة ما بعد سقوط نظام القذافي[19] .

يتّضح أنّ القبيلة هي أساس فكري وممارساتي في المجتمع الليبي ، فقد تم توزيع العمل السياسي والاجتماعي على أساس الانتماء القبلي ، ومنه أصبحت في خدمة

التصورات والاستراتيجيات العامة للدولة نظراً لما تملكه من قدرة وقوة على التحريك والتعبئة، لتعتبر أحياناً مظهراً من مظاهر التخلُّف يستلزم استبعادها، غير أنَّ السياسيين يرجعون لتوظيفها في حال حصول صراعات داخلية على السلطة، بحيث تصبح التوازنات القبلية أساس تشكيل منظومة الحكم واستقراره أو تغييره، باعتبار أنَّه يعتمد على التحالفات القبلية، الأمر الذي أعطى القبيلة باعتبارها مرجعية سوسيوثقافية في المجتمع الليبي دوراً مهما يتراوح بين الظهور والاختفاء، التوظيف والاقصاء في النظام الجماهيري، بحيث تصبح القبيلة وسيلة للفرد لحماية نفسه من الدولة ووسيلة للدولة للاحتماء من الفرد[20].

ممَّا سبق، مثلت القبيلة حجر الأساس في التاريخ الليبي، إذ أنَّه من الصعب التحدُّث عن التفاعلات الاجتماعية والسياسية بعيدا عن التوازنات القبلية، وهذا ما يجعل من دورها يتراوح ما بين الدور الايجابي والسلبي في عملية بناء الدولة الليبية في فترة ما بعد سقوط نظام القذافي، وهذا ما سيتم التطرُّق إليه في النقطة الثالثة والرابعة في فحوى هذه الدراسة.

3. الدور الايجابي للقبيلة في عملية بناء الدولة الليبية

إنَّ حضور "العرف القبلي" مهم في تسوية النزاعات والخلافات وفي بناء العدالة الانتقالية المفضية للمصالحة الوطنية وكأداة لاستتباب الأمن ومن ثم التمكن من تكوين بيئة سياسية ملائمة لتجسيد ملامح الدولة. في هذا الاطار كان لمجالس الصلح ونظام التكافل الاجتماعي في القبلية دورا تاريخيا في تماسك الليبيين على مر العصور، ومن هنا فدور هاته المجالس ستستمر أهميته في لمِّ شتات الليبيين وإنهاء الصراع وتحقيق المصالحة التي من شأنها المساهمة في بناء مؤسسات الدولة المعاصرة. ويكمن الدليل هنا في تمكُّن هذه المجالس من إبرام (68 صلحا) من بين (74 صلحا) في ليبيا بين القبائل المتنازعة، كما نجحت في تبادل الأسرى في (38 حادثة) من بين (57) بين الميليشيات المتقاتلة أو المناطق المتحاربة[21]، وأوجدت مصالحات بين بعض المناطق، من خلال تشكيل تجمعات ذات طابع جهوي مناطقي تهتم بالشأن الوطني وترفع شعارات الشهامة البدوية من أجل التسامح ونبذ الخلافات وجمع الكلمة خدمة للوطن وتحقيق الأمان والسلام والاستقرار[22]، وبهذا يتأكد أهمية دور القبيلة وفعاليتها في المرحلة الانتقالية أكثر من الحكومات الانتقالية المتعاقبة منذ أكثر من ست سنوات من إسقاط النظام القائم، وهذا ما تؤكده بعثة الأمم

المتحدة حين اعتبرت : "أنَّ دورها فاق بأشواط عديدة كافة مؤسسات المجتمع المدني التي أُريد لها أن تحل محل القبيلة"[23] .

إذا ، فمن الضروري إعادة الاعتبار للمكون القبلي وتفعيل دور مجالس القبائل باعتبار أنّهما آلية مهمة لإحلال السلام الأهلي كخطوة أولى في مسار البناء ، باعتبار أنَّ القبيلة لها تقاليد عريقة في حل المشاكل والخلافات بين القبائل ، كأن تقوم برفع الحماية عن أفراد الميليشيات المتحاربة ومحاسبتها وتفعيل العدالة الانتقالية التي تجعل من العقاب وسيلة ردعية أمام المخالفين وطريقة لمنع استمرار الصراع ، أما الوصول إلى بناء دولة مدنية يحتاج بالفعل إلى تراجع دور القبيلة ولكن ليست في الفترة الراهنة نظرا لأن مسألة إحلال السلم الأهلي وتجسيد مصالحة وطنية ، هي المسألة التي يجب معالجتها في ليبيا أولا قبل الخوض في بناء دولة مدنية ، وهذا لا يعني إقصاء فعاليات المجتمع المدني وباقي الفواعل الليبية من أعيان ، نخب ثقافية ، سياسية وحتى مالية ، إلا أنَّ القبيلة تبقى المكون الأهم في البحث عن حل للأزمة الليبية[24] .

من هنا ، يمكن اعتبار أنَّ القوانين وآليات الصلح المرسخة في القبائل سيكون لها دور ايجابي ومساهم في حل المسائل الخلافية وقضايا الثأر نظرا لقوة هذه القوانين الضاربة في التاريخ ، وامتلاك شيوخها القدرة على الردع والتحكم في سلوكيات أفرادها والالتزام ببنود الصلح ، وبذا يمكن تحقيق عدالة اجتماعية تفضي لمصالحة وطنية تساهم في توصل الفرقاء الليبيين لحل الأزمة في مستوياتها السياسية والأمنية ، وهذا ما يعتبر خطوة مهمة لانجاح الانتقال الديمقراطي في البلاد ، والذي سيعزز دولة المؤسّسات كشرط أساسي في عملية بناء الدولة المعاصرة .

4 . الدور السلبي للقبيلة في عملية بناء الدولة الليبية

إنَّ المعطى القبلي لا يتماشى مع المنطق الديمقراطي في التمثيل والمشاركة ، الذي يقتضي حكم الأغلبية على الأقلية ، ومنه فالقبائل أو الأفراد أو الجماعات التي لم تتمكن من الحصول على المقاعد/المناصب ستنتفض ومن ثمّ ستستمر الاختلافات السياسية الأمر الذي يعرقل عملية البناء . فماهي المؤشرات والدلائل التي توضّح سلبية دورها ؟

كشفت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في جويلية 2012 ، الدور السلبي لتوزيع المقاعد على الأساس القبلي والمناطقي في تحديد أسماء النواب الذين

يمثلون السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط نظام القذافي ، حيث منح (120 مقعداً) للنظام الفردي ، و(80 مقعدا) لنظام القوائم ، ليتم توزيعها على أساس جهوي إذ اعطيت للمنطقة الغربية (طرابلس) (100 مقعدا) ، المنطقة الشرقية (برقة) (60 مقعدا) ، أما المنطقة الجنوبية (فزان) (40 مقعدا)[25] ، وهو تقسيم يعكس اللاتوازن في توزيع المقاعد بين المناطق التي ترى أنّ لها نفس الحق في التمثيل ، كذلك طريقة انتخاب البرلمان في جوان 2014 ، لم تختلف عن نمط توزيع المقاعد في انتخابات 2012 [26] .

عرفت ليبيا ما بعد سقوط نظام القذافي ظهور عدة أحزاب سياسية وتنظيمات مجتمعية ، خاصة بعد صدور قانون ينظم الحياة الحزبية في 2012 ، وذلك بصدور قانون (رقم 29) في 2 ماي 2012 ينظم الحياة الحزبية ، وقانون آخر يضبط الكيانات السياسية في 24 أفريل 2012 ، لتتضمن المسودة الأولى لقانون الأحزاب حظر قيام الحزب السياسي على أساس جهوي ، قبلي ، عرقي ، لغوي ، أو ديني ، أو قيامه باستخدام العنف أو تشكيل ميليشيات أو ما يعرف بالأذرع العسكرية أو شبه العسكرية ، إلا أنّها أحزاب على شاكلة الأحزاب العربية تعاني من الضعف والعجز في أداء دور الفاعل السياسي والاجتماعي الذي من شأنه المساهمة بفعالية في انجاح عملية الانتقال الديمقراطي ، نظراً للضعف التنظيمي وغياب مشروع سياسي وقاعدة اجتماعية مدعمة ، وغياب ثقافة تجاوز الانتماءات العائلية ، العشائرية ، القبلية الضيقة ، خاصة وأنّ الحالة الليبية حظر فيها تشكيل الأحزاب في الفترة الجماهيرية لدرجة أنّ عقوبة تشكيلها يصل حد الاعدام وهذا ما تضمنه القانون 71 الصادر في 1972 ، ومنه فالثقافة الديمقراطية هي ثقافة غائبة عن الوعي المجتمعي في ليبيا لطغيان الطابع الجهوي ، المحلي ، المناطقي أو القبلي ، وهو ما يعكس عدم القدرة على استيعاب الرأي والرأي الآخر ، ويكرس غياب التوافق في تحديد دور وطريقة مشاركة المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية ، وهذا رغم صدور بعض التشريعات التي تعتبر لبنة أولى لترسيخ العمل الحزبي وتنمية دور المجتمع المدني[27] .

كان اختيار النظام المختلط الجامع بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في اختيار نواب الشعب بهدف تمكين كل الليبيين في المشاركة وإشراك كل المناطق دون تهميش أو إقصاء ، كما تمّ فتح المجال للترشح بشكل فردي تمكينا للقيادات القبلية للمشاركة بحيث خصّصت (60٪) من المقاعد الانتخابية للترشيحات الفردية نظرا لأهمية الشخصيات القبلية ودورها في الحياة السياسية في العهد السابق ، وذلك بغية مساعدة السلطات الجديدة على تحقيق أهدافها ، غير أنّ ذلك طرح تخوفا بشأن

تقوية التوجه المحلي المبني على القبلية ، الجهوية أو العشائرية في بناء الدولة الليبية الناشئة على حساب التوجه الوطني المبني على المؤسسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار ولم شمل الليبيين بما يضمن حريتهم ورفاهيتهم[28] .

منه ، هل تمكين كل الليبيين دون استثناء ولا اقصاء ولا تهميش سيعزز العمل الديمقراطي أم أنّه تكريس للمنطق القبلي في التفاعلات السياسية والاجتماعية الذي سيجعل من آليات الترشح والتمثيل النيابي معرقلا لمسار التنمية السياسية في البلاد ؟ .

يتبيَّن أنَّ الانتخابات التي جرت في ليبيا ما بعد سوط نظام القذافي والتي فتحت مجال التمثيل بالمنطق القبلي ساهمت في نقل البلاد من نظام اجتماعي قبلي إلى نظام سياسي قبلي – إن صح التعبير- ، أي أنَّ المسؤولين السياسيين مرتبطين بانتماءاتهم القبلية أكثر من التزاماتهم الحكومية والإدارية ، ومنه تصبح البرامج الحكومية ومشاريع التنمية السياسية مرهونة بمدى توافق القبائل وانسجامها فيما بينها ، فبالرغم من أنَّ منطق التمثيل أنتج جوا ديمقراطيا في البلاد غير أنَّ وجود حكومتين وبرلمانين في ليبيا تعكس تنازع الإرادات ومن خلالها تصارع الانتماءات والتوجهات في البيئة الليبية .

لقد حقّقت انتخابات جويلية 2012 نجاحا على مستوى نسبة المشاركة التي بلغت 61,58٪ وكذا على مستوى التنظيم ، غير أنّها ، بطريقة غير مقصودة ، أدت إلى زيادة التوتر في الساحة السياسية والاستقطاب بين الجماعات السياسية ، وذلك لأنَّ الليبيين كانوا على تجربة جديدة مع الاجراءات الانتخابية والبيئة التعددية وخبرة يمكن وصفها بالمتواضعة في الحوار السياسي وبناء الثقة والتوافق ، حيث كانت نتائجها تعكس سباق المصالح بين ممثلي العشائر والعائلات ، ومنه كانت هذه الانتخابات بمثابة وسيلة للوصول للسلطة ومن ثم التحكم في المؤسسات الناشئة بغية فرض توجه الفائز ليس إلا ، وبالتالي فالنخب الليبية تعتبر أنَّ المواقع السياسية ماهي إلا طريقة للحصول على النفوذ الاجتماعي والموارد المالية واستخدامها لصالح مجتمعاتها المحلية ، أي أنَّ تفكيرهم مازال تفكيراً ضيقا ينحصر في الانتماء القبلي ، الذي لم يرتق بعد لفكرة الدولة التي تقتضي انصهار الانتماءات الضيقة وغياب المصالح الفئوية لصالح الانتماء للوطن والمصالح الوطنية[29] .

يعتبر أستاذ العلوم السياسية في جامعة ميلانو الايطالية **أرتورو فارفيللي (Arturo Varvelli)** في مقال له حول **"دور ديناميكية القبيلة في مستقبل ليبيا"** أنّ النظام الانتخابي في ليبيا أعطى فرصة لتمثيل القبائل في الهيئات المنتخبة رغم أنّ هذا الأمر لا يتواجد في الأطر النظرية للممارسة الديمقراطية، وهذا ما قد يجعل المنطق القبلي في تشكيل المؤسسات يتغلب على الكفاءة والأحقية في التمثيل إذ يقول: "إنّ النظام الانتخابي لانتخابات 2012 قد وفر تمثيلا للمصالح القبلية والعائلية، وهو الأمر الذي يمكن أن يدعم عملية الانتقال الديمقراطي مع أنه نظام لا يتوافق مع الأطر النظرية للديمقراطية" [30].

إذاً، كانت القبيلة عاملاً مهما في المعادلة الليبية وستظل كذلك في المرحلة الانتقالية وكذا في مستقبل ليبيا، إذ يمكن أن تمثّل الامتياز والتحدّي في آن واحد، وذلك من خلال طريقة توظيفها في هذه المرحلة، بحيث سيكون نفوذها امتيازا ومدعما لعملية التحول الديمقراطي كما ذكره **فارفيللي** من خلال دعمها لعملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، فنفوذها يساهم في حماية الهوية الوطنية مع المحافظة على التنوُّع الهوياتي، خاصة أنّها ذات شرعية ويدين أعضاؤها بالولاء لها فيسهل خضوعهم لقوانينها الأمر الذي يدعم مسار البحث عن الأمن والاستقرار المفقود منذ انتفاضة 2011، غير أن نفوذها، فكرا وثقافة، قد يمثل في البيئة الليبية تحديا وعائقا أمام مسار عملية بناء مؤسسات دولة ليبيا الناشئة وتضعف وجود الدولة وقوتها، وذلك في حال ما إذا تم اقصاؤها أو شعرت أن وجود الدولة يقلص نفوذها، أو أنّ هذه الدولة لا تملك ميكانيزمات لاحتوائها لضعف مؤسساتها، أو أنّها تتعامل مع القبائل بمنطق التمييز والتفرقة بينها كما كان في عهد الجماهيرية، وهذا ما سيفجر النزاع بين هاته القبائل بسبب الرغبة في الوصول للسلطة أو استرجاعا لمكانتها المسلوبة، وهي احتمالات تفتح المجال لعودة هيمنة الفكر القبلي على المشهد السياسي في البلاد، وهو أمر يتنافى مع ايجديات دولة المؤسسات.

إنّ هذه الاحتمالات هي نتيجة الشرعية التي تملكها هاته القبائل والتي تفوق شرعية القانون والدولة، نظراً لدورها في تاريخ ليبيا في إشعال فتيل النزاع السياسي والعسكري في البلاد أو المساهمة في حله، خاصة وأنّ التسلح متاح ومسموح في القبائل ممّا يعزّز المخاوف حول نشوب النزاعات في ظل غياب جيش نظامي يحفظ الأمن والنظام، ومنه فعلى صناع القرار في ليبيا الجديدة أن يكونوا على مستوى من الوعي بأنّ القبيلة سلاح ذو حدين، قد تساهم في إرساء العمل والبناء الديمقراطي أو في إجهاضه[31].

إنطلاقا من ، الوضع الليبي في فترة ما بعد سقوط نظام القذافي ، تأرجح دور القبيلة بين المساهمة الايجابية والسلبية في عملية بناء الدولة الليبية ، وتميز المرحلة الانتقالية ما بعد سقوط النظام بطول الأمد والتعقيدات على المستوى السياسي والميداني ، كيف سيكون مستقبل مشروع البناء المؤسساتي في البلاد وقبله مشروع الانسجام والتوافق بين مكوناته الاجتماعية؟ ، بعبارة أخرى هل بسقوط نظام القذافي الفريد من نوعه فلسفة وممارسة سيتمكن الليبيون من بناء دولة عصرية بمنطق مؤسساتي يضمن الجودة السياسية ببعديها الفعالية والتداول المنتج لمشروعية النظام الحاكم كآلية للحفاظ على قيام الدولة وكيانها؟

خاتمة واستنتاجات

–المعطى القبلي معطى مهم في التركيبة الاجتماعية والتفاعلات السياسية الليبية .

–تجذر المنطق القبلي جعل الأفراد أكثر انتماءا وولاء لشيخ القبيلة وقوانينها ، وهذا ما يجعل دور الدولة ومؤسساتها يتراجع .

– للقبيلة دور محوري في عملية بناء المصالحة الوطنية .

–غياب الثقافة الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث وتعالي أصوات المناطقية والقبلية ، يجهض عملية الانتقال الديمقراطي ويعطل عملية البناء .

–آلية الانتخاب والتمثيل في العمل الديمقراطي لا يتماشى مع الطبيعة القبلية ، إذ أنّها تتيح قوة التمثيل والتواجد في المناصب للقبائل الكبيرة على حساب الصغيره منها ، وهو الأمر الذي يزيد تصاعد الخلاف ويطيل أمد التشرذم والفوضى ، نظرا لاستشعارها للاقصاء والتهميش الذي رافق تاريخها منذ الفترة الجماهيرية .

–ضعف منظومة الدولة القانونية وتعطل مشروع تدوين دستور يتيح الفرصة لتطبيق قوانين القبيلة في معالجة النزاعات المرتكزة مع منطق الثأر والانتقام .

هوامش

1) محمد نجيب بوطالب ، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط .2 ، 2009) ، ص ص . 55 ، 56 .

2) المرجع نفسه ، ص ص . 57،58 .

3) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا** ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط . 2 ، 2000) ، ص ص . 204،205 .

4) اسراء عمران أحمد، **مفهوم الدور**، تاريخ وساعة الزيارة: 17 مارس 2017،22:30.

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

5) Definitions ; **definitions for role** ; 17 /03/2017, 22 :33 http://www.definitions.net/definition/role

6) عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية**، (جامعة الجزائر 3: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)، ص ص. 15،16.

7) Rebecca Yong Greven, an Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan, (south Florida: scholar commons citation, may 2014), p. 46.

8) Ibid ; p p. 47-50.

9) Paula Becker; **what is democracy**; (German: FES; 2008); pp.4-15.

10) محمد عمر، ليبيا: **دور القبيلة في احتواء تداعيات الأزمة وآثارها**، تاريخ وساعة الزيارة: 18 مارس 2017، 00:00، http://www.csds-center.com

11) منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة الدراسات الدولية**، **(بغداد: ع. 51، دون سنة نشر)**، ص. 32.

12) **المرجع نفسه**، ص. 33.

13) بوطالب، مرجع سابق، ص. 99.

14) أحمد إبراهيم الفقيه، **ليبيا: القبيلة الدور وحدوده**، تاريخ وساعة الزيارة: 18 مارس 2017، 00:05، http://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/04/28.html

15) **المكان نفسه.**

16)16- Wolfram Lacher ; **Libya after Qaddafi : state formation or state collapse** ;Tr. Robert Blasiak ;(Berlin : Stifung Wissenschaft und politik SWP ; 2011) ; p. 3.

17) محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011)، ص ص. 11،12.

18) الجزيرة، **القبيلة والجهوية ومستقبل ليبيا السياسي**، تاريخ وساعة الزيارة: 18 مارس 2017، 00:10، http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/2011/12/30

19) **المكان نفسه**.

20) بوطالب، "**سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**" مرجع سابق، ص ص.100 – 02.

21) عمر، مرجع سابق.

22) الفقيه، مرجع سابق.

23) عمر، مرجع سابق.

24) المكان نفسه.

25) زهير حامدي، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات"، **مجلة سياسات عربية، ع.07، مارس 2014**، ص. 90.

26) هشام الشلوي، **المشهد السياسي الليبي بعد انتخابات المؤتمر الوطني**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 10 جويلية 2014)، ص. 4.

27) محمد جمعة الصواني، "**الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق**"، من كتاب أحمد خميس كامل وآخرون، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص. 262–65.

28) العربي بلا، "**الانتخابات الليبية: التنافس الحاد بين الاسلاميين والليبراليين**"، من كتاب ليبيا بعد القذافي: صراع التيارات ومخاوف الحرب الأهلية، (دبي: مركز المسبار للدراسات والأبحاث، نوفمبر 2012)، ص ص. 154–58.

29) فرجيني كولومبيه، "الانتخابات والصراع المسلح والنفط في خضم التنافس على السلطة في ليبيا ما بعد القذافي"، **سياسات عربية، ع.18، جانفي 2016**، ص. 98.

30) Arturo Varvelli ; the role of tribal dynamics in the Libyan future; (Italy: ISPI , n° 172, may 2013); p. 10.

31) محمود المنياوي، **ليبيا سؤال الهوية ومخاطر التقسيم**، تاريخ وساعة الزيارة: 19 مارس 2017، 11:15، https://www.academia.edu/11794642/